

حديث المال

العدد رقم ٣٥ | حزيران ٢٠٠٩ | www.if.org.lb



أياً كانت النتائج

مع صدور هذا العدد من "حديث المالية"، تكون الانتخابات النيابية قد انتهت، وصدرت نتائجها، ويكون لبنان قد دخل مرحلة جديدة، يتمنى جميع اللبنانيين أن تكون مرحلة استقرار وازدهار. ان نتائج هذه الانتخابات، كيفما جاءت، وأياً كانت، لن تغير، في رأيي، من أساسيات الحلول والمعالجات الاقتصادية والمالية لمكامن الضعف في لبنان. قلتها وأكرها: "الوصفة" معروفة، وليست سراً. فلا سبيل لاطلاق عملية تنموية وتسجيل نمو مضطرب وسريع وتحسين مستويات المعيشة، سوى ما ورد في "باريس ٢" أو "باريس ٣" أو معظم الخطط التي تقدمها الأحزاب.

ففي مجال الدين العام، لا سبيل آخر الاعتماد سياسة مالية رزينة تستمر سنوات عدة، وفي موازاة ذلك تحقيق نمو كاف لتحجيم مستوى الدين نسبة إلى الاقتصاد، استمراراً لانخفاضه من ١٨٠ في المئة إلى نحو ١٦٠ في المئة في السنوات الأخيرة. أياً كان الطرف الذي سيحصل على الغالبية النيابية، لا يمكن الوصول إلى الحل إلا من هذا الطريق. وفي القطاعات التي تعاني خلافاً، ينطبق الأمر نفسه. لا يختلف اثنان من اللبنانيين، مثلاً، على أن ثمة حاجة لمعالجة طويلة المدى لقطاع الكهرباء، وثمة حاجة إلى اصلاحات كان يجب أن تتم منذ سنوات. وفي القطاع الاجتماعي، على سبيل المثال أيضاً، من المعروف لدى الجميع أن ثمة حاجة إلى تحسين وسائل استهداف الفئات المحتاجة فعلياً إلى المساعدة الاجتماعية، لكي تذهب هذه المساعدات إلى المكان الصحيح. في مختلف المجالات اذاً، لا فوارق أساسية في التوجهات بين الفرقاء السياسيين، والمعالجات نفسها موجودة عند جميع الأطراف.

على مستوى المعالجات، اذاً، لا يوجد حلول كثيرة، والخطوط العريضة للخيارات الأساسية معروفة وواضحة، ولا أعتقد أن ثمة اتجاهات مختلفة بين الفرقاء في هذا المجال.

لكن المهم أن نحافظ على الاستقرار السياسي والأمني، وأن نحرص على كسب ثقة المستثمرين بالبلاد وبمستقبلها، وأن نطمئن الجهات المانحة إلى أن مسيرة بناء الدولة مستمرة، وإلى أن مؤسساتها تعمل بانتظام. وزير المال

محمد شطح

أكثر من ٥,٦ مليارات ليرة الى الخزينة من الترشيحات للانتخابات بين صندوق الاقتراع... وصندوق الخزينة!



فبحسب المادة ٤٧ من قانون الانتخاب، يبلغ رسم الترشيح لكل مرشح مليوني ليرة لبنانية، أما قيمة التأمين الانتخابي لكل مرشح فتبلغ ستة ملايين ليرة لبنانية. وتنص المادة ٤٨ على أنه "يحق لكل من فاز في الانتخابات أن يسترد قيمة التأمين". أما الخاسرون فلا يستردون قيمة التأمين إلا إذا حصلوا على نسبة عشرين بالمئة على الأقل من أصوات المقترعين في الدائرة الانتخابية والمحتسبة على وجه قانوني ووفق المادة ٥٢، فإن المرشح الذي يسحب ترشيحه ضمن المهلة القانونية، يحق له "أن يسترد نصف مبلغ التأمين الذي أودعه"، وقدره ثلاثة ملايين ليرة لبنانية. وأفادت الجهات المختصة في وزارة المال بأن المبالغ المحصلة كرسوم من المرشحين الـ ٧٠٨ بلغ ١,٦١٤,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية.

أما المبلغ الاجمالي لأمانات الترشيح فبلغ ٤,٢٤٨,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية، لكن هذا المبلغ قابل للتغيير، بعد استرداد بعض المرشحين الخاسرين قيمة تأمينهم في حال حصلوا على نسبة عشرين بالمئة على الأقل من أصوات المقترعين في دائرتهم. وبالتالي، فإن مجموع المبلغ، أي مجموع الرسوم وأمانات الترشيح، والبالغ قبل الانتخابات ٥,٦٦٤,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية، قابل هو الآخر للتغيير بعد النتائج.

اذا كانت التحليلات الاقتصادية تشير إلى أن الإنفاق الانتخابي الذي رافق استحقاق ٧ حزيران ٢٠٠٩ ساهم في تحريك العجلة الاقتصادية، وفي تحسين التوقعات بالنسبة إلى الاقتصاد اللبناني هذه السنة، وفي رفع نسبة النمو، فإن ثمة جانباً آخر يتمثل في الاستفادة المباشرة للخزينة اللبنانية من عملية الترشيحات. واذا كانت الأرقام تقدر الإنفاق الانتخابي إضافة إلى إنفاق الحكومة بما بين ٣ و ٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما بين ٧٥٠ مليون دولار و ١,٢٥٠ مليار دولار (الناتج المحتسب ٢٥ مليار دولار)، فإن ما دخل إلى الخزينة اللبنانية من عملية الترشيحات، تجاوز خمسة مليارات ونصف مليار ليرة، لكن هذا المبلغ ليس نهائياً، إذ يتوقع أن يتضاءل عند استرداد المرشحين الخاسرين أمانات الترشيح التي أودعوها.



تصدر عن:



المعهد محمد باسل فليحان
REPUBLICQUE LIBANAISE
وزارة المالية
INSTITUT DES FINANCES INSTITUT BASIL FLEIHAN

في هذا العدد ٣٦ لقاء تشاورياً حول قانون الإجراءات الضريبية
أيضاً نظام الصفقات والمناقصات العمومية... اصلاح على خطين
المكاتب والمباني الجمركية... بالايجار أو "غير صالحة"
المهنة ترجمان... بـ"قناع" اقتصادي!
٢
٥
٨
١٠

بلغ عددها ٣٦ بين آذار وأيار شارك فيها ١١٠٨ موظف

اللقاءات التشاورية حول قانون الإجراءات الضريبية أوصت بتعديل الأنظمة المعلوماتية وتجديد أدلة المواطن



مدير المالية العام ومدير الواردات ومدير الضريبة على القيمة المضافة خلال أحد اللقاءات

واكبت وزارة المال بدء العمل بموجب قانون الإجراءات الضريبية الرقم ٤٤ اعتباراً من الأول من كانون الثاني ٢٠٠٩، بورشة عمل داخلية لإعداد مشاريع المراسيم التطبيقية والقرارات والتعاميم ولإدخال التعديلات اللازمة على الأنظمة المعلوماتية ولشرح أبرز التغييرات التي اعتمدها هذا القانون وكيفية تطبيقها من قبل الموظفين.

نظّم المعهد المالي - معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، بالتعاون الوثيق مع مديريتي الواردات والضريبة على القيمة المضافة والماليات، سلسلة ورش عمل تشاورية في بيروت والمناطق لشرح هذا القانون الجديد الذي اعتبره الكثيرون خطوة أساسية في تنظيم العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين سيما في مواضيع التصاريح وتأدية الضرائب والتدقيق الضريبي وفرض الغرامات والاعتراضات والتبليغ والتحصيل ومواضيع أخرى.

اللقاءات التشاورية التي نظّمت بين ٢ آذار و١٣ أيار ٢٠٠٩، بلغ عددها ٣٦ لقاء حضرها ١١٠٨ مشاركين من وزارة المال. وتولّى إدارة الجلسات مجموعة من ٢٣ موظفاً من مديري الوزارة وكوادرها. وتوجّهت اللقاءات إلى الموظفين بحسب دوائريهم والمهام الموكلة إليهم، فحصدت ضريبة الدخل العدد الأكبر (١٧ لقاء) والضريبة على القيمة المضافة (٦ لقاءات) والضريبة على الأملاك المبنية (٤ لقاءات) ورسم الانتقال (٢) والضرائب غير المباشرة (٣ لقاءات) والتحصيل (٣ لقاءات) وفريق مدير الواردات (١).

ولاقت هذه اللقاءات صدى إيجابياً لدى كلّ المعنيين وشكّلت فرصة لتبادل الآراء والخبرات وساهمت الملاحظات الناتجة عنها في إغناء النصوص التطبيقية للقانون.

وتطرقت اللقاءات إلى أبرز التعديلات التي أدخلها القانون، وكان لتطبيق الغرامات الحصة الأكبر من النقاشات، في حين بقي موضوع التحصيل الموضوع الأصعب نظراً إلى ارتباطه بإعادة توزيع العمل بين مديريتي الواردات والخزينة.

أما أبرز التوصيات التي نتجت عن هذه الورش فارتبطت بتطبيق الغرامات لاسيما في حال التضارب في ما بينها، وبضرورة إدخال التعديلات اللازمة على الأنظمة المعلوماتية، بالإضافة إلى أهمية تدريب الموظفين

التطبيق وفي إحداث نقلة نوعية في العلاقة مع المكلف وبقى التمتي الأكبر وهو أن تتوافق كل القوانين الجديدة بورشة عمل مماثلة قبل صدورهما رسمياً مع تحديد فترة زمنية لبدء التطبيق مما يعطي للموظفين والمكلفين الوقت الكافي لاستيعاب هذه الخطوة الإصلاحية.

تفصيلاً على المراسيم التطبيقية بعد صدورهما مع التأكيد على أهمية تجديد أدلة المواطن والمنشورات الضريبية الأخرى وفقاً للقانون الجديد بما يسهّل على المكلف فهم موجباته وحقوقه. لقد بدأ قانون الإجراءات الضريبية الجديد في شقّ طريق



الحضور خلال أحد اللقاءات التشاورية

"ملف المعوقين منهم ينتظر إعادته من وزارة الصحة"

عليا عباس عن تعويضات الأسرى المحررين: تم إنجاز كل الطلبات المستوفية الشروط القانونية



الوزير شطح ومديرة الصرفيات السيدة عليا عباس خلال اجتماع في شأن تعويضات الأسرى المحررين

من الملفات العالقة التي تم أخيراً حلّها في وزارة المال، ملف تعويضات الأسرى المحررين من السجون الإسرائيلية، الذي حظي باهتمام وزير المال الدكتور محمد شطح.

وفي هذا المجال، توضح مديرة الصرفيات في الوزارة السيدة عليا عباس، التي تولت العمل على إنجاز هذا الملف، أنه تم إصدار قرارات تتعلق بدفع تعويضات الأسرى المحررين من السجون الإسرائيلية الذين أرفقوا بطلباتهم مستندات موثقة تثبتت حالت الأسر وفقاً لما يأتي:

- القرار ١/٧٧ تاريخ ٢٠٠٩/٢/١٢ (العدد ٥٨)
- القرار ٧٨ تاريخ ٢٠٠٩/٢/١٢ (العدد ٨٤)
- القرار ١٢٠/١ تاريخ ٢٠٠٩/٢/٢٦ (العدد ٤)
- القرار ٤٠٧/١ تاريخ ٢٠٠٩/٤/٢ (العدد ٩)
- القرار ٤٠٨/١ تاريخ ٢٠٠٩/٤/٢ (العدد ٤٩١)

وتشير عباس الى أنه "تمّ إنجاز الملفين التابعين للأسيرين سمير القنطار ونسيم نسر".

وتقول عباس أن ملف الأسرى المعوقين أرسل الى اللجنة الطبية الدائمة في وزارة الصحة العامة تحت الرقم ٢٣٧/١ تاريخ ٢٠٠٩/٢/١٣ - (العدد ٣٩).

وتضيف أن "وزارة المال تعمل حالياً على توثيق حالة الأسر بالتنسيق مع الجهات التي يمكن أن تكون لديها معلومات حول هذا الموضوع في الملفات التي لا تحتوي مستندات موثقة تثبتت بشكل حازم حالة الأسر".

وتخلص الى القول "بالتالي، تكون جميع الطلبات المستوفية الشروط القانونية قد أنجزت في ما عدا ملفات الأسرى المعوقين حيث سيصار الى إنجاز هذا الملف فور إعادته من وزارة الصحة العامة".

قصة الرقم ٦

في خضم العمل المتواصل يندر أن نعتز على خبر مضيء مما يجعلنا مطالبين بأن نفتش عن مثل هذا الخبر ونفسح له مساحة من الاحتفاء تليق به، ومن هنا تأتي روايتي لقصة الرقم ٦ وما رمز لنا في الأيام الماضية: **المادة ٦** من قانون الاجراءات الضريبية الرقم ٤٤ تاريخ ٢٠٠٨/١١/١١ والتي نتجت عنها ورشة طويلة عريضة وهي إعادة احتساب الغرامات،

سنة أسابيع من العمل المتواصل والجاد والشاق، خلية نحل في مديرية الضريبة على القيمة المضافة، لم تهدأ إلا في نهاية الدوام الرسمي ليوم ٢٠٠٩/٤/٣٠. **ست رسائل شكر** للرؤساء والزلاء الذين لولاهم لما وفقنا بهذا العمل:

- إلى الأب الروحي للمديرية "حضرة مدير الضريبة على القيمة المضافة" الذي ساعدنا برويته وبصيرته وتوجيهاته، على إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي واجهتنا، وتزويدنا ما نحتاجه من موظفين مشكورين لمساعدتنا.
- إلى رئيس مصلحة العمليات "الجندي المجهول"، الأم التي لم تمنعها ولادتها لفتاة جميلة من إمدادنا بالمعلومات والتوجيهات، والتي تابرت على الإجابة عن تساؤلاتنا حتى آخر يوم في شهرها، وتابعت توجيهاً خلال إجازة الأمومة، فأمدتنا بغذاء العمل وهي تمد طفلتها بالغذاء اللازم.
- إلى رئيس مصلحة التشريع والسياسات الضريبية التي لم يعقها عملها في إدارة مصطلحها من تخصيص معظم وقتها لمتابعة عملنا وتوجيهنا وبذل كل جهد لتسهيل عملنا والمساهمة في اتمامه.
- إلى الزملاء رؤساء الدوائر وخصوصاً المعنويين منهم بعملية إعادة الاحتساب، لما أبدوه من صبر وروية في التعامل معنا، وتحملوا تأخرنا في امدادهم بالمعلومات اللازمة ومعالجة الأخطاء عند حدوثها.
- إلى المركز الآلي، والموظفين الذين تم تكليفهم بمساعدتنا، ومقدمي الخدمات الفنية، وكل من قام بمساعدتنا، من دون أن ننسى فريق الصيانة والحراسة.
- إلى موظفي دائرة التحصيل، عائلتي الثانية الذين لولاهم لما نجحنا في عملنا، فعلى عاتقهم تم إنجاز ٩٠٪ من عملية إعادة الاحتساب، فتابروا على الدوام والسهر معي وأحياناً من دوني، مهملين أولادهم وحبب الاهتمام عنهم، وتاركين أهلهم وهم بحاجة ماسة الى رعايتهم، و متحملين "قشة خلقي".

كل هذا التعاون لم يكن ليتم لولا المحبة التي تجمعنا متمثلين بقول جبران خليل جبران: "العمل يكون فارغاً وبلا ثمر إن لم يقترن بالمحبة".

وأخص بمزيد من الشكر والامتنان بعض الموظفين اللواتي قدمن لي أقصى ما يمكن تقديره من مساندة وتضحيات: هالة ونهى وديانا ويمنى وسعاد.

عبير شعبان

رئيسة دائرة التحصيل

أعدتها كلية الاقتصاد في الجامعة الأميركية بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية

دراسة: اي زيادة على الـ TVA يجب أن ترتبط بإجراءات تستهدف الفقراء والفئات المهمشة

وعند دراسة أثر زيادة الضريبة على القيمة المضافة على الإنفاق الاستهلاكي للأسر، تبين، بحسب الدراسة، "أن ارتفاع الضريبة بنقطتين مئويتين سيؤدي إلى خفض الإنفاق الاستهلاكي لدى الأسر الفقيرة بـ ١١٪ و ١٩٪ للأسر الغنية. أما ارتفاع نسبة الضريبة إلى ١٥٪ فسيؤدي إلى المزيد من الانخفاض في الإنفاق الاستهلاكي لكل الأسر مع نسبة أعلى للأغنياء منها للفقراء، مما يعني أن نظام الضريبة على القيمة المضافة الحالي متدرج بعض الشيء". بناء على هذا التحليل، اشارت الدراسة الى أن "نسبة اللبنانيين الذين يعيشون تحت خط الفقر الأدنى (\$٢,٤ لليوم) سترتفع من ٨٪ الحالية إلى ١٠٪ إذا ما ارتفعت الضريبة على القيمة المضافة إلى ١٢٪ وستبلغ ١٦٪ إذا ارتفعت الضريبة إلى ١٥٪. أما نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر الأعلى (\$٤ لليوم) فمن المتوقع أن ترتفع من ٢٨٪ إلى ٣٥٪ و ٤٧٪ إذا تم رفع الضريبة على القيمة المضافة إلى ١٢٪ و ١٥٪ على التوالي". ورأت الدراسة أن "تحليل مستوى العدالة في الإعفاءات الحالية يشير الى أن الإعفاءات على الأطعمة وغاز البيوتان هو ايجابي وتصاعدي، أما الإعفاءات على التعليم والكتب والنقل الجوي والرفاهية والمجوهرات فهو سلبي أو تنازلي، إلا ان الإعفاءات على التعليم، رغم انها ارجاعية، غير انه من الأفضل الإبقاء عليها في المدى القصير بسبب اعتماد لبنان على الرأس المال البشري".

بناء على هذه الملاحظات، خلصت الدراسة إلى ان "زيادة نسبة الضريبة على القيمة المضافة من ١٠٪ إلى ١٢٪ في لبنان سيكون لها أثر محدود على الأسر الشديدة الفقر لان الإعفاءات الحالية على الطعام والغاز هي ملائمة للفقراء، إلا ان الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة سيكون لها اثر سلبي على وضع الأسر المتوسطة وتلك التي تعيش فوق خط الفقر مباشرة. فنسبة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر الاعلى في لبنان والتي تقدر حالياً بـ ٣٠٪ من اللبنانيين قد ترتفع إلى ٣٥٪ وحتى ٥٠٪ إذا ارتفعت نسبة الضريبة على القيمة المضافة إلى ١٢٪ و ١٥٪. هذه التقديرات هي تقديرات بعدها الأقصى إلا انها تستوجب بعض الاهتمام والرعاية". واعتبرت الدراسة أن "من المستحسن عدم استحداث اي زيادة على الضريبة تحت الظروف الراهنة إلا في حال تنفيذ إجراءات تستهدف الفقراء والفئات المهمشة". وأوصت "بحذف منتجات الرفاهية من لائحة المنتجات المعفاة من الضريبة والبحث في استراتيجيات لتخفيض كلفة بعض المنتجات الاستهلاكية -كالموصلات- التي تستهلك حصة كبيرة من دخل الاسر الفقيرة".



زيادة الـ TVA دونها شروط

شدت دراسة أعدتها كلية الاقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية (مشروع بناء القدرات للحد من الفقر)، على أن "من المستحسن عدم استحداث اي زيادة على الضريبة على القيمة المضافة تحت الظروف الراهنة إلا في حال تنفيذ إجراءات تستهدف الفقراء والفئات المهمشة". وأوصت الدراسة بـ"تخفيض كلفة بعض المنتجات الاستهلاكية -كالموصلات- التي تستهلك حصة كبيرة من دخل الاسر الفقيرة".

وألجرت الدراسة تحليلاً ميكرواقتصادياً عن تأثير رفع الضريبة على القيمة المضافة على الفقر والمساواة في لبنان، جاء فيه أن "اعتماد نظام الضريبة على القيمة المضافة (VAT بالانكليزية أو TVA بالفرنسية) منذ عام ٢٠٠٢ في لبنان قد اعتبر نجاحاً للتمويل العام. فقد شكل إيراد الضريبة على القيمة المضافة ٢٣,٦٪ من مجموع إيرادات الضرائب في لبنان للعام ٢٠٠٤ ونحو ١,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العام ٢٠٠٥".

وذكر التحليل الذي أجراه كل من الدكتور نسرين سلطي والدكتور جاد شعبان، بأن "الحكومة، في كانون الثاني ٢٠٠٧، وضمن مجموعة الإصلاحات التي قدمت في مؤتمر باريس ٣ لدعم لبنان، طرحت مشروع زيادة نسبة الضريبة على القيمة المضافة من ١٠٪ الحالية إلى ١٢٪ في ٢٠٠٨، ثم ١٥٪ في ٢٠١٠، وذلك بهدف تغطية العجز في الموازنة الناتج عن خفض الإيرادات على أثر إجراءات تحرير التجارة".

وهدف الدراسة إلى "تقدير حالات ارتفاع الضرائب بهذه النسبة وقياس التصاعدية (progressivity) والتنازلية (regressivity) لهذه السياسة بتقدير الأثر المباشر لهذه الزيادة على الاستهلاك الحقيقي للأسر". وقد استندت الدراسة على تحليل بسيط للتغير في الضريبة على القيمة المضافة مستخدمةً بيانات دفاتر الإنفاق للدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر - المسح

المتعدد الاهداف للعام ٢٠٠٤ وبعض مؤشرات الأسعار. وأضافت الدراسة "في ضوء وحدة نسبة الضريبة على القيمة المضافة في لبنان، نستطيع توقع أثر الزيادة المقترحة في نسبة الضريبة على القيمة المضافة على كمية الطلب والإنفاق للأسر بدراسة مرونة الطلب السعرية مما يمكننا من تقييم حالات زيادة نسبة الضريبة وقياس درجة التصاعدية والتنازلية لهذا سياسة. كما ان تقدير مرونة الطلب والإنفاق سيجيب على التساؤل حول العدل في الإعفاءات الحالية للضريبة على القيمة المضافة مما يتيح لنا تقديم توصيات لإعفاءات أكثر فاعلية في الحد من اي الأثر تراجمي للضريبة على القيمة المضافة".

وتابعت "بالنظر إلى فئات الاستهلاك المتوافرة في بيانات المسح، نجد ان نسبة الإنفاق لاستهلاك الطعام تبلغ ٣٥٪ من مجموع الإنفاق الاستهلاكي لدى الـ ٢٠٪ من الأسر الأكثر فقراً بينما تنخفض هذه النسبة مع ازدياد الغنى، تليها نسبة الإنفاق على المواصلات التي تشكل ٢٠٪ من استهلاك الأسر الفقيرة مقارنة مع ١٦٪ للأغنياء. أما حصة الاتصالات فترتفع مع الغنى لتبلغ ١٣٪ عند الأسر الـ ٢٠٪ الأكثر غنى". أما في ما يتعلق بمرونة الطلب، فقد أظهرت الدراسة ان "مرونة السعر الذاتي للمجموعة الاستهلاكية هي سلبية وبمعدل معقول كما هو متوقع، في حين ان مرونة الإنفاق ايجابية لجميع فئات المنتجات".

نظام الصفقات والمناقصات العمومية اصلاح... على خطين

كتب جاك شعراوي:

تعمل الحكومة اللبنانية منذ مدة على اطلاق عملية اصلاح لنظام الصفقات والمناقصات العمومية، وهذا الاصلاح يتم على خطين:

- خط متوسط المدى، يقوم على إصلاح الإطار القانوني، من خلال مشروع قانون المناقصات العمومية الجديد الذي سيحال على مجلس النواب قريباً، وهو مسار يستلزم وقتاً.
- المسار الثاني قريب المدى وسريع، هو تحسين نظام المناقصات العمومية الحالي، فنظراً الى التأخر في اقرار مشروع قانون المناقصات العمومية الجديد، وحرصاً من الحكومة اللبنانية على أن تفي، في انتظار اقراره، بتعهداتها في مؤتمر باريس ٢٠٠٦، في شأن إصلاح نظام المناقصات العمومية، كلفت وزارة المال المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية (ILO-ITC)، بوضع دليل خاص بالصفقات العامة في لبنان، استناداً إلى الإطار القانوني الحالي الذي يري المناقصات العامة في لبنان لاسيما قانون المحاسبة العمومية ونظام المناقصات، إضافة إلى اعداد دفاتر شروط نموذجية (National Bidding Documents) يمكن أن تستخدم من قبل الإدارة اللبنانية في مجال الصفقات العامة.
- إن أهمية هذا المشروع، بسماريه، تكمن في أنه سيعزز صدقيه الدولة اللبنانية حيال القطاع الخاص والمجتمع الدولي، ويجعل من نظام المناقصات اللبناني صالحاً للاستخدام في برامج التمويل الدولي. فليبنان هو واحد من البلدان القليلة التي لم تعتمد إلى دفاتر شروط نموذجية.
- إن تمويل هذا المشروع يتم بواسطة منحة من البنك الدولي للبنان بعد حرب تموز ٢٠٠٦ بقيمة نحو مليون دولار لإقامة آلية لمراقبة أنشطة إعادة الأعمار والأموال المخصصة لها، وإصدار التقارير عنها. وهذه المنحة تغطي، إضافة إلى مشروع الصفقات العامة، المشاريع الآتية:
- اقامة نظام لمراقبة المساعدات وأصدار التقارير عنها من أجل تأمين تنسيق هذه المساعدات وجعلها منسجمة مع الأولويات .
- تعزيز التنسيق بين المانحين لتعزيز فاعلية عملية اعادة الاعمار.
- استحداث آلية وطنية للمساعدات توفر الشفافية في هذا المجال.
- كل هذه المشاريع، ومنها موضوع إدارة الصفقات العامة (public Procurement) بمعناه الواسع، تصب في خانة واحدة، وهي تعزيز الشفافية. ووزارة المال تولي هذا الموضوع اهتمامها وعنايتها، في إطار رؤيتها لإصلاح المالية العامة وانسجاماً مع توجهاتها لترشيد الإنفاق وزيادة فاعلية المال العام.
- ان الاطار القانوني الحالي للصفقات العامة في لبنان يعتبر قديماً، إذ يعود إلى مرحلة الاستقلال، وقد أدخلت عليه تعديلات وتحسينات طفيفة في الستينات والثمانينات من القرن المنصرم.



الخبير جدعون (الى اليمين) محاضراً في معهد باسل فليحان



مشاركون في احدى ورش العمل عن الصفقات والمناقصات

- ورشة "تدريب للمدربين" في مجال الصفقات العمومية، في معهد باسل فليحان، استناداً إلى الدليل الخاص بالمناقصات العامة والى دفاتر الشروط النموذجية التي وضعت. وشارك في الورشة ٢٥ شخصاً من الادارات المعنية، طلب منهم جميعاً ابداء ملاحظاتهم على الدليل والدفاتر والنموذجية.
- في ٢١ نيسان ٢٠٠٩: جلسة مناقشة تمهيدية في السرايا يجري خلالها تقديم دفاتر الشروط والدليل الخاص بالصفقات العامة في لبنان للمشاركين وهم كبار المسؤولين في الدولة.
- في ٢٢ و ٢٣ نيسان ٢٠٠٩، عقدت ورشة عمل لمدة يومين، لعرض ومناقشة الصيغة النهائية التي وضعت في تشرين الأول ٢٠٠٨ استناداً إلى ملاحظات الجهات المعنية.
- إن أهم الآثار المرتقبة لهذه المبادرة الاصلاحية، تتمثل في توجيه وتنسيق عملية تقديم العروض باستخدام الدفاتر النموذجية، والتي من شأنها الحد من هدر الوقت والمال، فضلاً عن (١) تعزيز الشفافية والكفافية في تنفيذ عمليات الصفقات العامة في ظل الإطار القانوني الحالي؛ (٢) وتحقيق مكاسب عملية من خلال تحسين فعالية تطبيق القوانين والمراسيم الحالية؛ (٣) وتوفير علاقة أفضل مع السوق من خلال مجموعة جديدة من دفاتر شروط وطنية نموذجية تعبر عن أفضل الممارسات وعن شروط متوازنة للعقود؛ (٤) إضافة إلى تسهيل تطبيق قانون جديد للمناقصات العامة الذي يتطابق مع التوجهات العالمية الحديثة في هذا المجال. ولتحقيق ذلك، تتضمن خطة العمل مراحل عدة، وأولها يقضي بالتحقق والتثبت من محتوى الدليل الوطني الخاص بالصفقات العامة ودفاتر الشروط النموذجية من خلال إطلاع كافة الجهات المعنية عليها؛ وصولاً إلى وضع الصيغة النهائية لهذه المراجع واعتمادها على نطاق واسع بين موظفي القطاع العام المسؤولين عن المناقصات العامة والمكلفين الرقابة المسبقة واللاحقة وغيرهم، وإصدار هذه المراجع وتنظيم ورش العمل وحلقات التدريب اللازمة وذلك بغية تحقيق المكاسب المرتقبة نتيجة الاستعمال الرسمي من قبل الحكومة اللبنانية لوثائق الصفقات العامة الموافق عليها.

- لا بد إذا من بذل جهد كبير لجعل الإطار القانوني للصفقات العامة في لبنان قادراً على تلبية حاجات دولة حديثة، ومنسجماً مع المعايير الدولية المتبعة، ومتلائماً مع الاتجاه نحو سوق عالمية للسلع والخدمات.
- ان الصفقات العامة تحكمها حالياً مجموعة من النصوص القانونية المتفرقة والمتشعبة، من قوانين ومراسيم وقرارات ونظم، ولا توجد دفاتر شروط نموذجية للسلع والخدمات والأشغال الصغيرة، وهذا ما يجعل العملية معقدة وغير منظمة وغير شفافة. وهذه النصوص هي:
- قانون المحاسبة العمومية ١٩٦٣
- شروط عامة للمتعهدين ١٩٢٤
- دفتر الشروط والأحكام العامة ١٩٤٢
- نظام المناقصات ١٩٥٩
- إنشاء وتنظيم التفتيش المركزي ١٩٥٩
- شروط الاشتراك في الصفقات العمومية ١٩٦٦
- تصنيف المتعهدين ومكاتب الدروس ٢٠٠٢
- أمام هذا الواقع، تعمل الحكومة اللبنانية على المسارين المذكورين في بداية هذا المقال. وفي اطار المسار الثاني الهادف الى تحسين نظام المناقصات العمومية الحالي، تم تحقيق التالي، بالتعاون مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي:
- من ٥ الى ٨ آب ٢٠٠٨: زار لبنان الخبير الدولي جورج جدعون المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية (ILO-ITC) لدرس الوضع الراهن للاطارين القانوني والاداري للمناقصات العمومية في لبنان، وأجرى جدعون مشاورات مع الجهات المعنية.
- من ١١ الى ١٤ آب ٢٠٠٨: عقدت ورشة عمل تدريبية لمدة أربعة أيام، في معهد باسل فليحان، للتدريب على أفضل الأساليب والممارسات المتبعة عالمياً في مجال الصفقات العمومية، شارك فيها ٤٥ شخصاً من الادارات المعنية.
- في ١٨ تشرين الأول ٢٠٠٨: استناداً الى خلاصات الخبير الدولي وورشة العمل، تم وضع مسودة دليل خاص بالصفقات العامة في لبنان، استناداً إلى الإطار القانوني الحالي الذي يري المناقصات العامة. من ٢٠ تشرين الأول ٢٠٠٨ الى ٣١ منه: نظمت

منير راشد: برامج لتحسين قدرات دول المنطقة لتطبيق الأساليب الحديثة في إدارة المالية العامة



الخبير منير راشد

كتبت كارين حداد:

تخلص دراسة أعدها الخبير منير راشد الى ضرورة "تطوير برامج تدريبية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يهدف الى تحسين القدرات الموجودة لديها، لكي تتمكن من تطبيق الأساليب الحديثة في إدارة المالية العامة".

وتأتي زيارة راشد لمعهد باسل فليحان من ضمن المرحلة الأولى من مشروع "تطوير أدوات تنمية القدرات للحكومة المستدامة" والذي يديره المعهد من خلال هبة من البنك الدولي بقيمة ٣٣٠,٠٠٠ دولار أميركي وهي مخصصة لدعم قدرات بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتوفير تدريب متخصص عالي الجودة في مجال الإدارة المالية.

ويقول راشد لـ "حديث المالية" إن "موضوع الدراسة هو تحسين الطاقات ودعم القدرات في مجال إدارة المالية العامة، وهي أجريت بتمويل من البنك الدولي".

ويضيف "في السنوات الماضية تركز الاهتمام على تقييم المشاكل التي تواجه الدول في إدارة المالية العامة ولكن لم يكن ثمة تركيز في مجال التدريب على تحسين القدرات في إدارة المالية العامة". ويذكر بأن "إدارة المالية العامة تشمل إدارة الإيرادات، وإدارة النفقات، والتركيز الأساسي هنا هو على إدارة النفقات. وثمة حاجات عدة في هذا المجال وهي تلخص في خمسة مواضيع: إعداد الموازنة، وتنفيذ الموازنة، والمحاسبة المالية، والتدقيق المالي (ينقسم إلى قسمين، داخلي وخارجي)، والتكنولوجيا في إدارة المالية العامة".

ويوضح راشد أن "الهدف من المشروع الذي تدرج ضمنه الدراسة، والذي يتوجه الى كل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هو تطوير القدرات في الإدارات وخصوصاً في وزارات المالية، بشكل مستديم ودوري، أي تطوير برنامج للتدريب مدعوم من البنك الدولي والدول نفسها، بهدف رفع المستوى في إدارة المالية العامة".

ورداً على سؤال عن كيفية إجراء الدراسة، يشرح راشد "الموضوع واسع جداً، والإدارة المالية العامة كما ذكرت تتكون من خمسة مواضيع أساسية، وضمن كل موضوع ثمة مواضيع أخرى. وقد امضيت الفترة الأولى من عملي على هذا المشروع في إعداد إستمارة تتكون من مئة سؤال، تشمل مواضيع إعداد الموازنة، والإنفاق، وكيفية الإنفاق، ونوعية الحسابات المتوافرة في الدول، وتطبيق وإستعمال التكنولوجيا في الإدارات المالية. كما وجهت أسئلة عن قدرات الدول في إعداد الكوادر في هذه المجالات، بمعنى ما هي القدرات التدريبية المتوافرة في هذه الدول". ويتابع "هذه الإستمارة وزعت على

الحدیة، يستلزم أن تتوفر القدرات داخل المؤسسات والوزارات. والهدف من هذا المشروع هو تطوير برامج تدريبية في دول المنطقة كلها، يهدف الى تحسين القدرات الموجودة لديها، لكي تستطيع أن تستوعب وتطبق الأساليب الحديثة في إدارة المالية العامة".

ويضيف "انطلاقاً من الزيارات والاستثمارات، أصبحت لدينا معرفة بمدى حاجة الدول. طبعاً، في الإستثمارات، طرحنا على الدول ما هي أولوياتها في ما يتعلق بتحسين إدارة المالية العامة. البعض قال ان أولويته إدارة السيولة، والبعض الآخر قال انها إدارة الدين، فلبنان مثلاً دولة تواجه ديناً مرتفعاً".

ولفت الى ان "الهدف من المشروع كان اقتراح أساليب يمكن استعمالها لتطوير القدرات". ويرى في هذا المجال أن "من المهم جداً في رأيي استدامة التدريب واستمراريته".

ويلاحظ أن "دول المنطقة لا تملك كلها القدرة على بناء القدرات المتوافرة لديها، وذلك جراء نقص في حداثة الأساليب". ويقول إن "أهمية الإستثمارات التي اعدهاها تكمن في أنها تحدد طبيعة المشكلة التي يواجهها البلد، فيعرف كل بلد ماهية نقاط ضعفه، وعلى أساس ذلك تبدأ عملية الإصلاح".

وكيف يقوم الجهد الذي قام به معهد باسل فليحان في هذا المجال، وهل يعتقد أنه أعطى ثماره في الإدارة المالية يجيب راشد "ثمة حتماً جهد قام ويقوم به معهد باسل فليحان، واذا كان العمل الذي قام به المعهد لم يعط كل ثماره بعد، فهو على الطريق الصحيح ليصل إلى مرحلة متقدمة في الإدارة المالية".

جميع الدول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كان التجارب مع الاستثمارات جيداً ولكن لم يكن كاملاً. بالإضافة إلى ذلك زرت أربع دول هي الأردن ومصر والمغرب، وطبعاً لبنان، وأجريت خلال زيارتي لقاءات في وزارات المال وتحديداً في الدوائر والأقسام التي تعنى بإعداد الميزانية وتنفيذها وبالرقابة والتدقيق وغيرها".

ويشير راشد الى أن "ما قدمته الدراسة هو التعرف على عمق المشاكل والنقص في أسلوب إدارة المالية العامة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهذا التقويم يستند الى مقارنة الأساليب المعتمدة في كل دولة مع المؤشرات التي تعتبر ذات مستوى عالمي مقبول".

ويضيف أن "الإستنتاج هو أن ثمة نقصاً كبيراً لدى الدول العربية ودول الشرق الأوسط في الأساليب المتبعة مقارنة بالأساليب المتبعة عالمياً. فعلى سبيل المثال، دول كثيرة في المنطقة لا تقوم بالتدقيق الخارجي الكافي ولا تقوم بإعداد تدقيق سنوي، ودول عدة لديها نواقص في مجال تنفيذ الموازنة ومشاكل في كيفية شراء حاجات الدولة من السوق المحلي والسوق العالمي، فثمة توجه في الوقت الراهن الى تبني المركزية في

المشتريات، لان ذلك يتيح الحصول على أسعار أفضل وتحسين إدارة المخزون. كذلك تبين من خلال الدراسة أن أياً من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تطبق أسلوب موازنة الأداء. بعض الدول، ومنها لبنان، قام بتطبيقها جزئياً وليس كلياً. ثمة أيضاً مواضيع أخرى: مثلاً، معظم الدول تعاني مشاكل في إدارة السيولة". ويشدد على أن "توصل الدول إلى تطبيق الأساليب

زارت بيروت للاستفادة من تجربة معهد باسل فليحان في انشاء نظيره الفلسطيني

نائبة وزير المال الفلسطيني لـ "حديث المالية": الإصلاحات تبقى حبراً على ورق اذا لم تقترن ببناء قدرات الموظفين



السيدة منى المصري، نائبة وزير المال الفلسطيني

بحيث تكون ادارة المال العام في علبه واحدة او خزنة صغيرة واحدة".
وتحدثت عن "مجموعة اصلاحات في نطاق الإيرادات، فقد عملنا لسنوات على ضبط الانفاق العام، لكن في هذه المرحلة نركز كثيراً على الشق الأهم وهو الإيرادات من خلال بناء الاجراءات الصحيحة وبناء قدرات الموظف بالتزامن من خلال التدريب، لرفع كفاية الموظفين وتعريفهم اكثر بالادارة وحل المشاكل والازمات ووضع برامج العمل وادارة الموظفين وايصال المعلومة وبرنامج التدريب للموظف قبل مباشرته العمل".
وأضافت "نعمل على بناء برنامج محاسبي، سيكون، عندما ينتهي، واحدا من أكثر البرامج تطوراً في المنطقة، ونأمل أن تستفيد منه أيضاً دول أخرى في ادارة المحاسبة العامة وحساب الخزينة.
ونعمل على تطوير الرقابة المالية والتدقيق الداخلي من طريق برامج تدريبية، وحاليا وصلنا الى المرحلة الثانية منها، وهي شملت المراقبين الذين يعملون في اجازة الصرف ومتابعة الحسابات حتى الحساب الختامي".
وتابعت "نعمل كذلك على انشاء ادارة تدقيق داخلي تقوم بمهام فحص النظام ووجود الضوابط وأنها مطبقة وملائمة، وقد حققنا نجاحا كبيرا في ذلك، وأخيراً كانت عندنا تجارب مع شركة كبرى وأنهوا التدريب الاساسي النظري في مواقع العمل وحاليا مهام التدقيق اصبحت على مدى سنة بالتشارك مع شركة كبرى لضمان تطبيق المنهج الذي درسوه والافادة منه ليصير لدينا في العام ٢٠١٠ دائرة تدقيق داخلي تطبق أفضل الممارسات".
وقالت "لدينا في الوقت الراهن مشروع لتحديث سجلات الأملاك العقارية، وقد قدمنا اقتراحاً للحصول على تمويل، والهدف هو حماية هذه السجلات من التلف، اضافة الى تطوير وتحديث مسكها وتقديم الخدمة للجمهور بشكل مرض".

بحسب المصري، "العمل التدريبي في الادارة الفلسطينية يتم حالياً تحت اطار معهد التدريب ولكن من دون الانشاء المادي للمعهد". وأضافت "نحن لم نصل بعد الى مرحلة التدريب، بل هي لا تزال في حدها الأدنى انما زلنا في طور الانشاء". وتوقعت "التمكن هذه السنة من تأمين المقر، من أجل نجاز الانشاء المادي".
وأشارت المصري الى أن المعهد "شخص المجالات التي ثمة حاجة فيها الى تدريب، وكذلك تم تشخيص المجالات والمشاريع الجديدة التي ثمة حاجة فيها الى مساعدة استشاريين، كمشروع حوسبة الاجراءات الجمركية وانشاء الحاسوب الضريبي، وهو البرنامج الذي يدير حسابات المكلفين والضرائب".
كذلك كانت للمعهد، وفق ما قالت المصري، "مساهمة كبيرة في ايجاد وصف لكل قطاع، من حيث الخلفيات النظرية والقوانين، ونوع التدريب الذي يجب ان يأخذه والزمن المستغرق والمهام الأساسية التي يجب ان يتسلمها".
وشددت المصري على أن "بناء قدرات الموظفين هو مفتاح أي نجاح". وأضافت "مشكلتنا الرئيسية تكمن في القدرات المهنية للموظفين، وفي الضوابط التي تحكم السلوك".
وتابعت "أحلامنا كبيرة جداً ونعمل على اصلاحات، واذا لم نتمكن من ان نبني قدرات الموظف ليوافقها، ستفشل وستكون مجرد حبر على ورق ولن تحقق رضى متلقي الخدمة، ولا الحماية الكافية للمال العام".
وقالت "تحاول العمل على مجموعة كبيرة من الاصلاحات، منها اعادة هيكله للوزارة شملت وستشمل جميع الموظفين الماليين الذين يعملون في كل الوزارات".
وأضافت "تمكناً في المدة الاخيرة من ان ننشئ حساب الخزينة الموحد الذي تتدفق عليه كل الإيرادات، ويفترض ان تمر عبره كل النفقات، وقطعنا شوطا كبيرا في هذا المجال، ونأمل العمل بحساب الخزينة الموحد في ٢٠١٠

من ألوان الجدران، وصولاً الى الى التعاون التدريبي، مروراً بالتجهيزات اللازمة وتكوين فريق العمل وتنظيم الامور الادارية وحفظ السجلات والارشفة والمحاسبة، تريد نائبة وزير المال الفلسطيني السيدة منى المصري الاستفادة من خبرة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في عملية انشاء المعهد المالي الفلسطيني، فـ"التجربة متشابهة" بين المعهدين، على ما قالت المصري لـ "حديث المالية" خلال زيارتها لبيروت.

المصري، التي زارت المعهد في اطار المشروع المشترك بين وزارة المال الفلسطينية والوكالة الفرنسية للتعاون التقني الدولي بين وزارات الاقتصاد والمالية (ADETEF)، واستمعت الى شرح مفصل عن أساليب العمل فيه وعن برامجه التدريبية، وأجرت محادثات مع مسؤوليه، اضافة الى زيارتها وزير المال الدكتور محمد شطح، أوضحت أنها تسعى الى أن تحدد، من خلال تجربة المعهد اللبناني، "أفضل الطرق لانشاء المعهد الفلسطيني: هل من المستحسن أن يكون في مبنى واحد متكامل، ام في مباني عدة موزعة في مناطق جغرافية، وما هي التجهيزات التي يحتاج اليها التدريب فعلياً".
وتابعت "لا يهمني أن أنشئ مبنى ضخماً بل أن نستفيد من الموازنة ومن الدعم الذي سنحصل عليه من الحكومة الفرنسية، في المجال الذي أنشئ المعهد لأجله وهو رفع كفاية العاملين في القطاع المالي في السلطة الفلسطينية".
وأشارت المصري الى أن البحث مع مسؤولي المعهد اللبناني تناول أيضاً "مجالات التعاون التدريبي، وامكان تدريب المدربين الفلسطينيين في لبنان".

بحث في التعاون مع المغرب

تعزيزاً للتعاون وتبادل الخبرات بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، استقبلت وزارة المال ومعهد باسل فليحان في ٦ و٧ نيسان الفائت، مدير الشؤون الإدارية في وزارة الاقتصاد والمال المغربية عمر فرج، في زيارة رسمية لبيروت تمّ التباحث خلالها في إمكانيات التعاون للفترة المقبلة لاسيما في مجال التدريب.

تكليف استشاري وضع الخرائط لمقرّ موحدٍ للإدارة المركزية في مرفأ بيروت

المكاتب والمباني الجمركية... بالايجار أو "غير صالحة"!

■ في العريضة والعبودية والمصنع والقاع والبقية
مباني الجمرك متهاكة أو ضيقة أو تقع في وسط البلدات

كتبت مايا ملحم:

عندما يكتمل تشييد المبنى الجمركي الموحد في مرفأ بيروت، لن يعود المكلف مضطراً الى تكبدّ عناء الانتقال بمعاملته بين فروع الإدارة، ولن تعود إدارة الجمارك مضطرة الى أن تتفق سنوياً ملايين الليرات لقاء عقود استئجار المباني والمكاتب الجمركية الحالية، الأمر الذي يشكل هدراً للمال العام.

وهذا المبنى الموحد الذي تسعى إدارة الجمارك إلى إقامته، يضم الإدارة المركزية ومختلف فروعها في بيروت، بغية تأمين الأمانة والملائمة واللائقة للموظفين.

وبالفعل، وافق مجلس الوزراء بقراره الرقم ١٢١ تاريخ ٢٠٠٨/٣/١٨ على ذلك وكلف مجلس الإنماء والإعمار

تنفيذ هذا المشروع لكي يضم مكاتب المجلس الأعلى للجمارك ومديرية الجمارك العامة ومديرية إقليم جمارك بيروت ومصلة الأمانة الرئيسية والمركز الآلي الجمركي. وقد باشر هذا المجلس بتكليف مكتب استشاري لوضع الدراسات الفنية والخرائط الهندسية اللازمة بالتنسيق مع لجنة من موظفي الجمارك مهمتها تحديد المساحات اللازمة لمكاتب الموظفين وتوزيع الغرف وخلافه.

في موازاة ذلك، فإن الوضعية الحالية للمراكز الجمركية الحدودية تحتاج هي الأخرى إلى إعادة نظر، إذ أن بعضها متهاك، وبعضها الآخر غير صالح، من الناحية الجغرافية، أو من ناحية المساحة، لاستمرار العمل الجمركي:

مبنى جمرك العريضة الحدودي: يضم المبنى الحالي المكتب والمفرزة وهو متهاك وغير صالح على الإطلاق وأصبح مصدر خطر داهم على حياة الموظفين والمسافرين العابرين. وبعد عدة مراسلات ومرامجات إدارية مع وزير المال ومجلس الإنماء والإعمار، قرر مجلس الوزراء الموافقة على هدم هذا المبنى وتشيد مبنى بديل، وعلى تكليف مجلس الإنماء والإعمار القيام بهذه المهمة. (قرار مجلس الوزراء رقم ٢٨، تاريخ ٢٢ حزيران ٢٠٠٦).

وتقوم الإدارة بمتابعة الموضوع مع مجلس الإنماء والإعمار للإسراع بإنجاز العمل المطلوب. وبالفعل، فقد جرى تزويد هذا المركز ببيوت جاهزة لإقامة وعمل الموظفين وإنشاء هتافار حديدي بدلاً من الهتافار الحالي، وتم خلال شهر أيار ٢٠٠٩ هدم هذا المبنى بعد أن انتقل الموظفون إلى هذه البيوت الجاهزة، تمهيداً لتشيد مبنى جديد بعد أن أصبحت الخرائط والتصاميم الهندسية جاهزة وذلك وفقاً للمواصفات المعمول بها في المباني الحدودية في أوروبا.

مبنى جمرك العبودية الحدودي: يضم المبنى الحالي المكتب والشعبة والمفرزة، وهو لا يصلح لاستمرارية العمل الجمركي، إذ أنه يقع وسط بلدة العبودية، وقد وافق مجلس الوزراء أيضاً على تشيد مبنى بديل على



في مرفأ بيروت



مركز المصنع: غير صالح لاستمرارية العمل الجمركي

الشيخ عياش في عكار ويضم مركز جمارك العبودية، وكان قد عهد إلى لجنة مشتركة بين البلدين، بمتابعة الموضوع، وما تزال إدارة الجمارك تنتظر قرار الجهات المختصة للمشروع في التنفيذ، علماً بأن الجانب السوري قد انتهى من تشييد المبنى الخاص بالجمارك على قطعة الأرض الواقعة بين إدارة الهجرة والجمارك السورية في منطقة جديدة بابوس.

قطعة أرض محاذية للنهر الكبير الفاصل بين لبنان وسوريا، وبعد أن تمّ استملاكها بموجب الرسوم النافذ حكماً رقم ٥٧٤، تاريخ ٢٧ تموز ٢٠٠٨، وتقوم الإدارة بمتابعة التنفيذ مع مجلس الإنماء والإعمار.

مبنى جمرك البقعة الحدودي: يضم مفرزة البقعة، وثمة مشروع لإعادة تأهيل هذا المركز وإنشاء عنبر (هتافار) للمسافرين، على أن يتم قريباً فتح المعبر الواقع على جسر قمار فوق النهر الكبير الفاصل بين لبنان وسوريا للمشاة في المرحلة الأولى، وقد وافق مجلس الوزراء على ذلك، ويقوم مجلس الإنماء والإعمار بتنفيذ هذا المشروع.

مبنى جمرك القاع الحدودي: يضم المبنى الحالي المكتب والمفرزة، وهو لا يصلح لاستمرار العمل الجمركي فيه، وقد تمت مراسلة المديرية العامة للطرق والمباني من أجل تشييد مبنى جديد ومتقدم بمحاذاة الحدود السورية، إذ أن هذا المبنى يقع وسط البلدة ولا يمكن في ظل هذا الواقع، القيام بعمل جمركي سليم، وثمة مساع حثيثة تقوم بها هذه المديرية العامة لتشيد هذا المبنى بعد تقديم دراسة عن واقع العقارات الواقعة بمحاذاة الحدود السورية.

مبنى جمرك المصنع الحدودي: يضم الدائرة والشعبة والمفرزة، وهو غير صالح لاستمرارية العمل الجمركي، لأسباب عدة أهمها:

- الموقع الجغرافي غير المناسب.
- ضيق الأمكنة والمكاتب فيه.
- عدم وجود باحات و"هتافارات" لركن الشاحنات المحملة بالبضائع ولإجراء المعاينة الجمركية عليها، وتتابع السعي مع مجلس الإنماء والإعمار من أجل تجهيز الباحة الشمالية للمبنى وتخصيصها لمعاينة البضائع المستوردة.

لذلك يستحسن نقله إلى مكان آخر بمحاذاة الحدود اللبنانية السورية في المنطقة التي تُعرف بـ "مقلب المي". تجدر الإشارة إلى أن ثمة اتفاقية إنشاء مركزين حدوديين مشتركين بين لبنان وسوريا، أحدهما في جديدة بابوس ويضم مركز جمارك المصنع، والآخر في منطقة تحويرة

٢٠ دورة تدريب جمركية في النصف الأول من ٢٠٠٩

نظّم معهد باسل فليحان بالتعاون مع إدارة الجمارك اللبنانية في النصف الأول من العام ٢٠٠٩ ما يناهز ٢٠ دورة تدريب في بيروت وطرابلس وشتورة، وقد بلغ إجمالي المتدربين في هذه الدورات ٥٥٠ مشاركاً من الجمارك.



أحدى الدورات التدريبية الجمركية

وتناولت الدورات مواضيع تحليل صورة جهاز الكشف بالأشعة، ومكافحة التهريب والإجراءات الجمركية، وتقنيات تفتيش الحاويات ووسائل النقل البري، والتحليل واستقصاء المعلومات، والسلائف والمخدرات وكيفية التعرف عليها.

معهد باسل فليحان انضم الى حملة اعادة تصنيع الأوراق المستعملة

في اطار اهتمامه بالبيئة وبالمحافظة عليها على
الأصعدة كافة، انضم معهد باسل فليحان المالي
والاقتصادي الى حملة "مستهلك الورق المنتبه"
Papivore Malin الوطنية التي أطلقتها جمعية
الأرض - لبنان في العام ١٩٩٥.

وتهدف الحملة إلى التوعية على فرز النفايات
الورقية من أجل حل مشكلة النفايات المنزلية
الصلبة. وقد تطوّر مشروع Papivore Malin
في حزيران ٢٠٠٦ إلى حملة وطنية للتدريب على
الفرز والتدوير (N.I.S.R Campaign)، وهي
تهدف إلى التوعية الشعبية على الفرز من المصدر
بطريقة موحدة على الأراضي اللبنانية كافة.

وتم توزيع مستوعبات "Papivore Malin"
التي تحمل معلومات وإرشادات بيئية على كل
المكاتب والقاعات في مبنى المعهد المالي لرمي
الأوراق المستعملة بهدف إعادة تصنيعها وبالتالي
المحافظة على الأشجار.

إعادة إطلاق الدورات الإقليمية الجمركية

بدأت في حزيران ٢٠٠٩ أولى الدورات الإقليمية
الجمركية للعام ٢٠٠٩ بالتعاون بين المجلس
الأعلى للجمارك ومعهد باسل فليحان ومنظمة
الجمارك العالمية.

وكانت هذه الدورات قد توقفت إثر حرب تموز
٢٠٠٦ وتعدّ إعادة إطلاق البرنامج السنوي. أما
دورات العام ٢٠٠٩ فبدأت مع موضوع "العبور
وإعادة النقل".

وتستمر هذه الدورات خلال صيف وخریف
٢٠٠٩ في مواضيع "تدريب المدرب" و"التعامل مع
الدبلوماسيين".

برنامجان تدريبيان عن "الإصلاح المؤسسي"

تعاون معهد باسل فليحان مع "العربي للتخطيط" ... أول الغيث



المشاركون في برنامجي المعهد العربي للتخطيط

بمعايير العوامل السياسية الاقتصادية والعوامل المتعلقة
بالمنظومة العامة لإدارة الحكم والعوامل المؤسسية
المرتبطة بها، وكيفية تقييم سياسات وبرامج الإصلاح
المؤسسي التي اتبعتها الدول العربية، وكيفية التعرف
على الإصلاحات المطلوبة في إدارة المؤسسات والتي من
شأنها أن تساهم في تحسين الأداء التنموي.

وكان المعهد العربي للتخطيط أقيم في بيروت في آذار
الفائت مؤتمره الدولي الثامن، تحت عنوان "القطاع
الخاص في التنمية: تقييم واستشراف"، وقد افتتحه
وزير الدولة الدكتور خالد قباني ممثلاً لرئيس الحكومة
فؤاد السنيورة، بمشاركة مدير إدارة التنمية
والسياسات الاجتماعية في جامعة الدول العربية، ممثل
الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب،
الدكتور إبراهيم السُّوري، والمدير العام للمعهد العربي
للتخطيط الدكتور عيسى الغزالي.

وعلى هامش المؤتمر، استقبل السنيورة الدكتور
الغزالي، يرافقه السيد كريم درويش. ونقل الغزالي عن
الرئيس السنيورة قوله إن "موضوع المؤتمر ينسجم مع
طبيعة المرحلة الراهنة وخصوصاً ان ثمة جدلاً علمياً
وسياسياً كبيراً في العالم في شأن العلاقة بين القطاعين
وأيهما يجب ان تكون له الكلمة الفصل في السياسات
العامة وخطط التنمية".

وحضر الجلسة الختامية للمؤتمر وزير الشؤون الاجتماعية
اللبناني الدكتور ماريو عون، بصفته رئيس الدورة
الثامنة والعشرين لوزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

بعد أربعة أشهر من توقيع مذكرة التفاهم بين معهد
باسل فليحان المالي والاقتصادي في لبنان والمعهد
العربي للتخطيط في الكويت، في كانون الثاني ٢٠٠٩،
استضاف المعهد اللبناني في أيار الفائت برنامجين
تدريبيين عن "الإصلاح المؤسسي" نظمهما المعهد العربي،
في اطار التعاون الذي نصت عليه المذكرة.

الحلقات التي أدارها خبراء عرب، انتهت الى منح
المشاركين في البرنامج شهادات تخصصية.
البرنامجان أقيما على دفعتين، فالأسبوع الأول تناول
موضوع "مؤشرات البيئة المؤسسية"، وركز على
منهجيات قياس المؤسسات ومتطلباتها البيانية والمؤشرات
وأدوات الاستبيان المستخدمة في بناء المؤشرات.
وقال منسق البرنامج الدكتور وليد عيد مولا إن
البرنامج "هدف إلى تعريف المشاركين بمكونات البيئة
المؤسسية وعلاقة المؤسسات بالتنمية، وركز المحتوى
على كيفية صوغ المؤشرات المؤسسية وبنائها، وكيفية
تحليل وضع الدول العربية في المؤشرات الدولية
للمؤسسات".

أما البرنامج الذي أقيم في الأسبوع الثاني، فتناول
"سياسات الإصلاح المؤسسي"، وتطرق إلى المفهوم
الاقتصادي للمؤسسة ودورها في التنمية الاقتصادية
والمنظومة العامة لإدارة الحكم والمساءلة الداخلية
والخارجية للحكومة وزيادة النزاهة ومكافحة الفساد.
وقال منسق البرنامج الدكتور أحمد الكواز إن
البرنامج هدف الى التعريف بكيفية ربط الأداء التنموي

المهنة ترجمان... بـ"قناع" اقتصادي!



بالمساعات

كتبت كارين حداد:

بسماعات الترجمة، تصلنا أصواتهم، أو أصواتهن، في المؤتمرات الاقتصادية والمالية. بسرعة، وفي اللحظة نفسها، من غرفتهم الزجاجية الصغيرة، ينقلون الى اللغة التي نفهمها، أصعب المصطلحات، وأدق العبارات، وبفضلهم، يتابع كثر، أهم المحاضرات والمدخلات.

كيف يعمل المترجمون الفوريون الذين يعملون في المؤتمرات الاقتصادية والمالية، وما هي مؤهلاتهم، وهل هم متخصصون في المادة التي يتولون ترجمتها؟ بحسب مدير معهد اللغات والترجمة ومدرسة الترجمة في جامعة القديس يوسف الدكتور هنري عويس، ليس المطلوب ممن يتولى الترجمة في المؤتمرات الاقتصادية "ان يكون متخصصاً في الاقتصاد، بل ان يكون متخصصاً في الترجمة الفورية وإن يعدّ اعداداً جيداً المؤتمر الذي سيتولى ترجمته". ويضيف "الترجم، عموماً، يرتدي اثناء عمله المحترف اقنعة متعددة ويؤدي ادواراً متنوعة منها قناع الاقتصاد أو دور الطب فلا يقال اقتصادي أو متخصص في الاقتصاد يمارس الترجمة الفورية إنما يقال ترجمان أو مترجم فوري يمارس في مؤتمر محدد حول الاقتصاد الترجمة الفورية في ميدان الاقتصاد وينسحب الامر على ميادين المعارف كافة". ويعتبر عويس أن "الحل هو في اشتغال اهل مهنة الترجمة الفورية أو التحريرية في مجال الترجمة وابعاد الفضوليين والمتطلعين، بحجة معرفتهم او لربما اختصاصهم في الاقتصاد أو الطب الخ...، عن اختصاص الترجمة القائم في ذاته وقد قيل اعط خبزك للخباز ولو اكل نصفه". وهل ثمة احصاءات عن عدد المترجمين الذين يتولون الترجمة الاقتصادية ومؤهلاتهم يقول عويس "هذه التخصصية ما زالت بعيدة المنال فنحن لم نزل في "معركة" ابعاد المتطلعين والمنفعين عن المهنة قبل ان ننظمها في تخصصات واضحة الحدود والمعالج".

أما سليمى غريب بستاني، التي تعمل مع الوزارات والدوائر والقطاع الخاص بشكل أساسي والقطاع المدني "الناشط جداً"، فتقول "لا نجد في لبنان مترجمين متخصصين في مادة واحدة بل ثمة اشخاص قد يميلون إلى موضوع أكثر من غيره أو يبتعدون عن موضوع أكثر من غيره".

وتضيف بستاني، التي درست الترجمة الفورية في جامعة القديس يوسف: "مع اختلاف المواضيع، تختلف الترجمة في مصطلحاتها التقنية وفي المقاربة المعتمدة، أما التقنيات فلا تتغير ابداً لأنها هي في كافة المؤتمرات". وتشير الى ان "المؤتمرات، ولو جاءت في الموضوع نفسه، فهي تختلف بشكل كبير في المضامين والتحدّثين وطرق المعالجة". وترى بستاني أن لا يمكن للمترجم أن يتابع سير المؤتمر أو أن يترجم نصاً إذا كان بعيداً عن مضمونه فلا بد له من التشبّع من المضمون قبل البدء بالعمل". وتلاحظ عبود أن "مجالات الترجمة الاقتصادية والمالية كثيرة وجيدة في عالم بات اقتصادياً بامتياز وفي بلد

ديانا عبود، التي تعمل في لبنان مع جهات متعددة (منظمات الأمم المتحدة، الوزارات، المنظمات الأهلية، إلخ...) وتسافر كثيراً، هي واحدة من أبرز المترجمات المعتمدات في المؤتمرات الاقتصادية والمالية. وعبود، الحائزة شهادة في الترجمة الفورية، والتي تعكف على إعداد أطروحة دكتوراه، ودرست في مدرسة الترجمة بيروت التابعة لجامعة القديس يوسف، وتعلم فيها أيضاً. تقول "أنا أهتم كثيراً بالشؤون الاقتصادية والمالية وهذا النوع من المواضيع هو من مواضيع المطالعة الأساسية لدي. كما أنني عملت كثيراً على تأمين الترجمة الفورية لورش عمل خاصة بمركز المساعدة التقنية لمنطقة الشرق الأوسط (ميتاك) التابع لصندوق النقد الدولي ومقره في بيروت".

وترى عبود أن "الترجمة الفورية هي هي، سواء أكانت اقتصادية أو طبية أو سياسية... فتقنية الترجمة الفورية لا تختلف. يجب اكتسابها برأيي ثم يمكن العمل على المعرفة الضرورية في مجال محدد كالاقتصاد مثلاً". وتضيف عبود "يجب التحلّي بمعرفة دنيا للمفاهيم الاقتصادية والمالية".

صعوبات الترجمة الفورية

تعطي المترجم إمكان البحث والتأني والتدقيق والمراجعة ولكنها تكون أكثر طلباً لجهة المصطلحات المعتمدة وتطابق التراكيب... بينما الترجمة الفورية أنية تعتمد بشكل اساسي على نقل المرسله وإفهام المستمع للموضوع والدخول قدر المستطاع في التفاصيل، ولكنها أيضاً تتأثر بشكل كبير بمنطق المتحدث وسرعته في دفع الكلام ولهجته في اللغة المنطوقة وسهولة فهمه وترابط أفكاره، لأن المترجم الفوري مضطر إلى اللحاق به".

ما هي أهم الصعوبات في عمل المترجمين الفوريين، وأيهما أسهل: الترجمة الفورية أم الترجمة التحريرية.

تجيب ديانا عبود "الصعوبة الأساسية تمكّن في اللكنات المختلفة التي علينا التعامل معها في الترجمة الفورية وسوء صياغة بعض النصوص بالنسبة إلى الترجمة الكتابية. أمّا أيهما أسهل، فلا أستطيع أن أجيب، فالترجمة الفورية هي ما أحب". أما بستاني فتقول "لكل من الترجمتين صعوبات وسهولت: فالترجمة التحريرية



ديانا عبود خلال الترجمة الفورية لأحد المؤتمرات

كلبنان يشهد ورشة إصلاح وإنعاش اقتصادي ومالي". أما بستاني، التي سافرت للترجمة في مؤتمرات في دول الخليج العربي وفرنسا وبريطانيا وإيرلندا وسنغافورة ومكاو (الصين)، فتري هي الأخرى أن ثمة مجالات جيدة للعمل في الترجمة الاقتصادية والمالية، "فالمؤتمرات المالية والاقتصادية مجال عالي الأهمية ويجمع الكثير من الأطراف لا سيما حالياً في خضم العالم المعولم الذي نعيش فيه والذي يكون فيه الحدث في أي مكان من العالم يؤثر على الأقطار كافة". ولكن، في بعض المجالات، كالطب والاقتصاد والأمور العلمية مثلاً، ثمة مستجدات يومية، وكل مدة ثمة اختراعات أو اكتشافات أو دراسات أو مصطلحات جديدة، فكيف يتم تعريب هذه المصطلحات، وهل من مرجع معترف به في هذا المجال وكيف تواكب اللغة العربية التطور في هذا المجال؟

يقول عويس عن ذلك "لا شك في ان حيوية الانشطة المعرفية في الطب مثلاً والاقتصاد وسائر ميادين المعرفة تنعكس على استعمالات اللغة ومصطلحاتها والعربية والحمد لله تواكب هذه الحيوية وتضمها اليها نظراً لطاقت العربية الهائلة على استيعاب الجديد عن طريق الاشتقاق والنحت والتعريب فالعربية بالف خير وهي تواكب الجديد والمستحدث بالرغم من عدم توحيد المصطلح والالتزام بالعمل به فالجامع العلمية متعددة وهذا اثناء ونعمة ولكن لا بد من طريقة لتوحيد الجهود من غير المساس بخصوصيات استعمالات العربية المتنوعة على غرار ما يتم بين المشرق والمغرب". ديانا عبود، التي تعتمد بصورة خاصة مصطلحات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تقول عن مسألة مواكبة المصطلحات الجديدة "أبقى على اطلاع قدر الإمكان من خلال المجلات والمقالات والتقارير المالية

والاقتصادية (كما هي الحال في أي مجال آخر)، كما أن ما يساعدني هو أنني أعمل على الترجمة الكتابية لصندوق النقد الدولي (البيتك) ولراجع أخرى اقتصادية ومالية". أما بستاني التي تعتمد كثيراً "على المعاجم المتخصصة وشبكة الإنترنت والأبحاث الفردية"، فتوضح "نحاول متابعة المصطلحات الجديدة بالقراءة والمطالعة ومتابعة نشرات الأخبار والصحف والمجلات وطرح الأسئلة على المعنيين والخبراء وفي حال استعصى إيجاد المصطلح يمكن اللجوء إلى عصف للاذهان فردي أو جماعي لاجترار مصطلح مناسب".

ويبقى أن استعادة لبنان دوره الاقليمي المحوري، واستقطابه مجدداً المؤتمرات والمنتديات الاقتصادية والمالية، في حال بقي الوضع السياسي والأمني مستقرًا، سيزيدان حجم الطلب على المترجمين في هذا المجال، وهذا ما يفترض مزيداً من تنظيم هذه المهنة، وربما مزيداً من المترجمين المؤهلين لتولي الترجمة الفورية في هذا النوع من المؤتمرات.



في أحد المؤتمرات

نشرة صادرة عن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

تصميم وتنفيذ: دوللي الهاروني
طباعة: المطبعة العربية

يُمكن إرسال مقالاتكم بواسطة البريد الالكتروني على العنوان التالي:
contact@if.org.lb

هاتف: ٠١/٤٢٥١٤٧ - ٠١/٤٢٥١٤٩ - فاكس: ٠١/٤٢٦٨٦٠

الإشراف العام: لمياء البليّض بساط
رئيس التحرير: باسم الحاج
شارك في هذا العدد: جنان الدويهي، سابين حاتم، رولا سيليا، يارا ياسين، مايا ملحم.

حياة الوزارة

بنون وبنات

- رزقت السيدة دينا عدرة - رئيسة قسم المعلوماتية في محافظة الشمال - مولودة سمتها ليلى.

زواج وخطوبة

- تم زواج أحمد عمر، مراقب في مديرية الضريبة على القيمة المضافة، وناديا قاسم، من فريق عمل معهد باسل فليحان.
- تم زفاف المراقب في دائرة معالجة المعلومات في مالية لبنان الشمالي الأتسة حنين سكاف على المراقب في دائرة التدقيق في مالية لبنان الشمالي السيد رازي كنوج.
- تم زفاف المراقب في دائرة متابعة التحصيل في مالية لبنان الشمالي الأتسة ميرا العلي على السيد ماجد موسى.
- عقدت خطوبة مراقب التحقق في مديرية الواردات سعد قليلات على الأتسة نورا الصندقلي.



المكتبة المالية

الرقابة المصرفية: قواعد ومعايير/محمد سليم وهبة. - بيروت: كلمات للطباعة والنشر، ٢٠٠٧



يعتبر هذا البحث دراسة أكاديمية موجهة الى الطالب والمهني، حيث يعرض أنواع المراجعة المصرفية المفروضة على القطاع المصرفي وأشكالها بما في ذلك أهمية الضبط الداخلي وبما يتوافق مع تعاميم مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف وتوصيات لجنة بازل،

وتوجهات مجلس الإدارة، مع وضع شكل أولي للإجراءات الممكن إتباعها، وخصوصاً في المصارف المتوسطة والصغيرة، والتي لا يمكنها فصل وحدة تدقيق متكاملة، وذلك بهدف تخفيض الكلفة. ويعرض البحث لأوراق العمل الريفية في الوظيفة الرقابية كمثال تطبيقي في الأصول المتبعة في المراجعة على كافة مستوياتها، كما يربط ذلك بمستوى المخاطر التي يتحملها المصرف والتي حددها مصرف لبنان بموجب قوانين وتعاميم وقرارات. وبذلك سيتم عرض وظيفة كل من الأجهزة التالية: لجنة الرقابة على المصارف، مفوض المراقبة، دائرة وحدة التدقيق الداخلي.

زيادة الإيرادات المالية... بالحكم الرشيد



بقلم: منال عبد الصمد نجد*

تتمثل عملية زيادة الإيرادات المالية للبنان بالمحافظة على إيراداته الحالية من جهة والبحث عن موارد إضافية للإيرادات من جهة أخرى. وبما أن الإيرادات الضريبية تشكل المورد الأبرز للخزينة اللبنانية (بين ٦٨ و ٧٨ في المئة من إجمالي الإيرادات خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٧)، يمكن تحسين الإيرادات المالية بتطوير فاعلية الحكومة وزيادة قدرتها على التحصيل الفعلي للضرائب؛ بالتالي يتوجب البحث عن العوامل التي تساعد في تحقيق هذين الهدفين والتي قد ترتبط بشكل أو بآخر بنوعية الحكم العام.

استناداً إلى الدراسات والأبحاث التي أجريتها على مدار عشرة أشهر حول هذا الموضوع، تبين وجود علاقة وطيدة بين الإيرادات الضريبية والحكم الرشيد الذي ينطوي على عناصر عدة منها تعزيز المساءلة، وتأمين الاستقرار السياسي، وتشجيع الاستثمارات الخاصة، وضبط الفساد، وتوطيد الثقة بالدولة والقضاء والأجهزة الأمنية (بحسب مؤشرات الحكم الرشيد لـ Kaufmann & Kraay - البنك الدولي). يعاني لبنان مشاكل جديّة في الحكم العام فيه، ولعل أسوأ المؤشرات تكمن في عملية ضبط الفساد الإداري، حرية الإعلام، والمساءلة الإدارية. وفي ما يخص الإيرادات الضريبية، يظهر أن لبنان يحصل أقل من ثلث إيراداته الضريبية المقدّرة. من هنا، ولتفعيل الإيرادات الضريبية، ينبغي على الحكومة أن تحسّن نوعية الحكم العام عبر معالجة أكثر العوامل حرجة. عند تحليل برنامج الإصلاح الضريبي المطبق خلال السنوات السابقة، يتبيّن أن الإدارة الضريبية خطت خطوات رائدة في تحسين جودة خدماتها ورفع فاعليتها، إلا أنها في حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق الغايات المرجوة. كما يلاحظ أن زيادة الإيرادات الضريبية لا تتم بالضرورة باعتماد استراتيجيات مالية مباشرة، مثل رفع معدلات الضرائب السائدة أو خلق ضرائب جديدة، بل الأهم هو وضع الاستراتيجيات غير المالية التي دلت الدراسة على وجود علاقة سببية بينها وبين الأهداف المالية، وهي ترتكز على ثلاثة أبعاد أساسية: الزبائن (Customers' Perspective)، الداخلية (Internal Processes Perspective)، والتعلّم والنمو (Learning and Growth perspective).

وتتشكّل هذه الأبعاد الثلاثة مع البعد المالي (Financial Perspective) مكونات سجل النقاط المتوازنة Balanced scorecard المعتمد من قبل Norton & Kaplan منذ العام ١٩٩٢ كوسيلة لقياس الأداء المؤسسي. يمكن تفسير العلاقة السببية بين الأبعاد الأربعة المذكورة سالفاً بالآتي: لتحقيق الإيرادات المالية المرجوة (المنظور المالي) ينبغي على الإدارة أن ترضي زبائنها (منظور الزبائن) بتأمين أفضل الخدمات لهم كونهم مصدر المال؛ ولتحقيق ذلك يجب العمل على تحسين الإجراءات الداخلية (منظور الإجراءات الداخلية) عبر زيادة الشفافية، وتبسيط الإجراءات ونشرها، واعتماد المكننة، الخ. ولا يمكن تحسين الإجراءات الداخلية من دون تدريب الموظفين وتنمية مهاراتهم وقدراتهم كونهم هم الذين سيعملون على هذه الإجراءات (منظور التعلّم والنمو). وبطبيعة الحال، تدريب الموظفين يتطلب موازنة مالية، الأمر الذي يصب مجدداً في الإطار المالي (المنظور المالي). في النهاية، ثمة جملة من المقترحات التي من شأنها تفعيل الإيرادات الضريبية، وهي تستند إلى أربع ركائز جوهرية: النظام الضريبي، والموارد البشرية، والرقابة والإشراف، والاستراتيجيات الوقائية.

* رئيسة دائرة خدمات الخاضعين للضريبة على القيمة المضافة في وزارة المال، والمقال يلخص يلخص أطروحتها باللغة الانكليزية التي نالت عنها شهادة الماجستير بتقدير ممتاز من الجامعة الأميركية في بيروت، وهي بعنوان: "تأثير الحكم العام على الإيرادات الضريبية في لبنان - مقارنة عملية". وحصلت في نهاية المناقشة على تنويه بالامتياز من اللجنة الفاحصة التي أشادت بفرادة الموضوع وبالأفكار الخلاقة للخطة الإصلاحية المقترحة. والاطلاع على كامل الأطروحة متاح في المكتبة المالية في المعهد المالي.

لماذا الأهمية الخاصة للحكم الرشيد

- لأن الحكم السيء هو المعيق الأبرز للتطور الاقتصادي
- لأن عبء الفساد الإداري يقع بشكل غير متكافئ على أدنى مليار شخص في السلم المعيشي الذين يعانون من فقر مدقع (كوفمن - البنك الدولي ٢٠٧٢)
- لأن التهرّب الضريبي يتعاظم مرتين ونصف المرة عندما يدرك المكلفون بالضرائب أن الفساد الإداري شائع، خلافاً لما يكون عليه الوضع عند اعتقادهم بغياب الفساد في الإدارة العامة (جولفاين ٢٠٠٦)
- لأن الرشوة تكفّف العالم بضع تريليونات من الدولارات (البنك الدولي ٢٠٠٨)
- وأخيراً، لأن لبنان يعاني من رداءة في جودة الحكم العام (من أصل ١٠٢ دولة، احتل لبنان المرتبة ٦٢ في نوعية الحكم العام خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٧ حيث تتراوح البلدان بين المرتبة الأولى: الأفضل - والمرتبة الأخيرة: الأسوأ، وفق إحصاءات البنك الدولي خلال الفترة المذكورة).